الصباح الاقتصادية
12
العدد 2520 - السنة التاسعة
الثلاثاء 14 شوال 1437 - الموافق 19 يوليو 2016
Tuesday 19 July 2016 - No.2520 - 9th Year

عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية شهدت تقلباً طفيفاً خلال الربع الثاني

«البنك الوطني»: 55 مليار دولار إصدارات أدوات الدين الخليجي بالنصف الأول

قال بنك الكويت الوطني في تقريره الاقتصادي ان عوائد أدوات الدين السيادية الخليجية شهدت تقلباً طفيفاً خلال الربع الثاني من عام 2016، على الرغم من ارتفاع الإصدارات وذلك على خلفية قوة النشاط السيادي بدعم من بعض العوامل كاستقرار أسعار النفط وركود وتيرة تصريحات مجلس الاحتياط الفيدرالي ومحدودية التقلبات العالمية. وما زالت ثقة المستثمر في المنطقة ضعيفة مع استمرار المخاوف بشأن الاستدامة المالية وتضييق السيولة المحلية. وقد تركز نشاط معظم الإصدارات السيادية الأخيرة في الأسواق العالمية في محاولة لتخفيف الضغوط على السيولة المحلية، كما قامت البنوك المركزية ايضا بتخفيف قوانينها بشأن السيولة غير أن بعض القيود لا تزال موجودة.وقد دفع هذا ببنوك المنطقة نحو أسواق ادوات الدين والإنتربنك لقرض التمويل، مما تسبب في المزيد من الضغط على أسعار الفائدة ما بين البنوك. ومن المتوقع أن يظل الإقبال على الدين في دول مجلس التعاون الخليجي جيداً، ولكنه قد ينخفض بفعل عوامل خارجية.

واستفادت العوائد السيادية من الاستقرار النسبي في أسواق النفط العالمية وسياسة مجلس الاحتياط الفيدرالي الميسرة. فقد شهدت العوائد في دول مجلس التعاون الخليجي تقلبات طفيفة في الربع الثاني من عام 2016 واستمرت في في عملية التراجع بثبات، تماشيا مع استقرار أسعار النفط عند مستويات جيدة وتأجيل رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة حتى النصف الثاني من عام 2016. كما تبين أن العوائد قد تأثرت بشكل طفيف بالنتائج السلبية العالمية التي تلت التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من ذلك، ارتفع فارق العوائد ببنادول مجلس التعاون الخليجي وخزانات الولايات المتحدة بسبب سعي المستثمرين نحو ملاذ آمن. أما عوائد السنداتالسيادية في دبي لفترة الخمس إلى ست سنوات لدبي وابو ظبي وقطر فانهت الربع بانخفاض من 21 إلى 23 نقطة أساس مستقرة عند 3.33٪ و1.90٪ و2.37٪ على التوالي.

وارتفعت مبادلات مخاطر عدم السداد في الربع الثاني من العام 2016 لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي تماشيا مع تزايد التساؤلات بشأن الاستدامة المالية وضيق السيولة. وقد تسبب خفض تصنيفات معظم الاقتصادات في إثارة تحفظ وحذر المستثمرين. وكانت المصادر الرئيسية للقلق تتمثل في ضيق السيولة ومدى القدرة على تنفيذ الإصلاحات المالية. وكانت المملكة العربية السعودية الأكثر تأثرا إذ شهدت ارتفاعاً في مبادلات مخاطر عدم السداد بواقع 26 نقطة أساس في الربع الثاني من عام 2016، ما أدى إلى تراجع الثقة التي كانت قد كسبتها في الشهور الستة الماضية. بينما اعتبر المستثمرون في المقابل الإمارات العربية المتحدة ملاذاً آمناً في المنطقة. إذ انخفضت مبادلات مخاطر عدم السداد في دبي بواقع 31 نقطة أساس لتصل إلى ما دون 200 نقطة مبادلة فقط للمرة الأولى منذ ما يقارب العام، في حين ثبتت مستوياتمبادلات مخاطر عدم السداد في أبو ظبي خلال الربعوالتي تعد الأقل.

وارتفع نشاط إصدارات أدوات الدين الخليجي خلال النصف الأول من العام 2016 بدعم من الإصدارات السيادية. إذ بلغ إجمالي الإصدارات 55 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2016 محققاً إضافة بلغت 36 مليار دولار في الربع الثاني. بينما بلغ إجمالي الإصدارات في العام 2015 باكمله 74 مليار دولار. وقد سجل مخزون السندات القائمة في المنطقة أسرع وتيرة نمو له منذ خمس سنوات مرتفعاً بنحو 24٪ في الربع الثاني ليستقر عند 335 مليار دولار.

البنك الوطني

البنوك المركزية قامت بتخفيف قوانينها بشأن السيولة غير أن بعض القيود لا تزال موجودة

وقد استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في السعي للحصول على تمويل من أسواق الدين العالمية وذلك تماشياً مع التوقعات الخاصة بزيادة حاجة القطاعات العامة للتمويل بما لا يقل عن 120 مليار دولار في العام 2016، الأمر الذي أدى إلى زيادة إصدارات الدين الجديدة في الربع الثاني. فقد شكلت نسبة الديون السيادية ما يقارب 75٪ من إجمالي الإصدارات خلال الربع بقيمة 27 مليار دولار. وفي ظل المخاوف بشأن السيولة، تجنبت بعض الحكومات نشاط الإصدارات بالعملة المحلية لصالح العروض العالمية. وقد كان الإقبال على الديون قوياً، إذ حققت كل من أبو ظبي وقطر وعُمان إصدارات لسندات عالمية بقيمة 16.5 مليار دولار. وتتطلع المملكة العربية السعودية إلى الاستفادة من هذه القوة الدافعة والسعي لطرح سندات بالعملة الأجنبية بقيمة 10 مليارات دولار أو أكثر، وياتي ذلك بعد نجاحها في طلب قرض دولي مشترك بحجم مماثل.

وتوجهت المؤسسات المالية الى أسواق الدين وأسواق الإنتربنك للتمويل في الربع الثاني من العام 2016 على خلفية تراجع الودائع وزيادة الإصدارات الحكومية. إذ سجلت بنوك المنطقة ارتفاعاً في الإصدارات خلال الربع مجمعة 6 مليارات دولار والتي تمثل أكبر طرح لها على مدى السنة وذلك تماشياً مع تزايد اهتمامها بالحصول على التمويل من الأسواق. وشهدت نسبة القروض إلى الودائع ضغطاً إثر تباطؤ نمو ودائع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، تسارع التنافس على التمويل قصير الأجل في سوق الإنتربنك تماشياً مع ارتفاع أسعار الفائدة. حيث قفز سعر فائدة الإنتربنك في المملكة العربية السعودية لفترة ثلاثة شهور بواقع 42 نقطة أساس خلال الربع الثاني من العام 2016 وبواقع 68 نقطة أساس منذ بداية السنة المالية. وفي محاولة لتخفيف الضغوط، عدّلت بعض البنوك المركزية متطلباتها بشأن السيولة والاحتياطي كما هو الحال في الكويت والمملكة العربية السعودية وعُمان.

وتسبب القلق الذي اعترى الأسواق العالمية وأسعار النفط في ركود نشاط المؤسسات غير المالية خلال السنوات الماضية. إذ انه على الرغم من ارتفاع نشاطها خلال الربع الثاني من 2016 وذلك من خلال إصدارات بلغت قيمتها 3 مليارات دولار، إلا أنها شهدت ضعفاً خلال الأرباع الثمانية الماضية (من الربع الثالث من العام 2014 حتى الربع الثاني من العام 2016) لتبلغ متوسط 0.8 مليار دولار للربع مقابل متوسطها الربع سنوي البالغ 4.2 مليارات دولار من الربع الثالث من العام 2012 حتى الربع الثاني من العام 2014.

وفي حين أنه من المتوقع استمرار قوة نمو الدين في دول مجلس التعاون الخليجي تماشياً مع الحاجات الضخمة إلى التمويل، إلا أنه من الممكن أن تتسبب المخاطر الاقتصادية الخارجية في خفض وتيرة هذا الإقبال. فإناستمرار رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في العامين 2016 و2017 وزيادة التقلبات في الأسواق العالمية كتلك التي ظهرت بعد الاستفتاء البريطاني بالإضافة إلى تباطؤ حاد في الاقتصاد الصيني جميعها عوامل قد تساهم في انخفاض إقبال أسواق الدين الناشئة. كما أن الضغط المتزايد على الدولار الأمريكي وكافة عملات دول مجلس التعاون الخليجي تباعاً، قد يؤدي إلى صرف نظر المستثمرين عن إصدارات دين خاصةفي دول مجلس التعاون الخليجي إذا أسيء تسعيرها.

الجلسة شهدت تحركات انتقائية وبدء توالي الافصاحات

الأسهم القيادية تعاود النشاط في البورصة

انهى سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) تعاملات جلسة أمس الاثنين منخفضا تسع نقاط وسط تحركات انتقائية على العديد من الأسهم وحذر المتعاملين تزامنا مع بدء توالي الافصاحات بعض الشركات عن بياناتها المالية عن الربع الثاني من العام الحالي.

وتحرك السوق مع موجة التفاؤل التي افرزتها البيانات المالية لبعض البنوك عن الربع الثاني ما انعكس على العديد من الأسهم ذات الصلة وهو أمر اعتادت عليه الحركة مع بداية الربع الثالث وسط غياب كبار صناع السوق.

وكان لافتا سيطرة التحركات الانتقائية من جانب بعض المحافظ المالية تجاه بعض الأسهم الشعبية وتحديدا دون ال100 فلس والتي باتت ابرز سمات الحركة منذ بداية العام فضلا عن تماسك الأسهم القيادية.

وخلال الجلسة زاد معدل المضاربات على الأسهم الصغيرة في قطاعات مختلفة بما يعكس نفسية المتداولين الحذرة من نتائج الفترة المقبلة فيما انخفض معدل القيمة المتداولة الى 8ر4 مليون دينار مقارنة ب9ر93 مليون دينار في جلسة أمس الأول.

وارتفع معدل الكميات المتداولة الى 71 مليون سهم مقابل 5ر58 مليون سهم في الجلسة السابقة (السدولار الأمريكي = 0ر302 دينار).

وكان لافتا الاثر الواضح لأخبار العديد من الشركات في اتخاذ قرارات المتعاملين ابرزها ما افصح عنه بيت التمويل الكويتي (بيتك) بشان اتمام عملية بيع لشخص مطلع بواقع 25000 سهم إلى جانب اعلان بنك الكويت الدولي

السوق يشهد موجة تفاؤل

ارتفاع ارباحه خلال النصف الاول بنسبة 15 في المئة واعلان شركة (سفن) توقيع عقد تشغيلي مع شركة البترول الوطنية بقيمة 7ر49 مليون دينار.

وارتفع مؤشر قطاع الاتصالات بواقع 3ر51 نقطة ليصل الى 605 نقاط ومؤشر قطاع التامين 5ر8 نقطة مسجلا 1023 نقطة كما ارتفع مؤشر قطاع البنوك 4ر6 نقطة مسجلا 788 نقطة.

وشهد القطاع العقاري انخفاضا بواقع 7ر3 نقطة ليقفل عندمستوى 838 نقطة ومؤشر الخدمات المالية 0ر35 نقطة مسجلا 558 نقطة بينما ارتفع مؤشر التكنولوجيا 8ر30 نقطة ليقفل عند 1039 نقطة.

وانخفض مؤشر السلع الاستهلاكية 2ر4 نقطة مسجلا 1180 نقطة ومؤشر قطاع النفط والغاز 2ر8 نقطة مسجلا 768 نقطة بينما ارتفع مؤشر المواد الاساسية 2ر02 نقطة ليصل الى مستوى 960 نقطة.

وتعقيبا على تعاملات جلسة أمس قال رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن حالة الترقب كانت مسيطرة على أوامر المتعاملين إذ كانت في أضيق نطاق وفق الفرص المؤاتية من دون مخاطرة غير محسوبة بدليل أن قيم التداولات ما زالت في مستوياتها المتدنية.

وأضاف الطراح أن تحركات بعض المحافظ المالية وبعض صناع السوق غلبت عليها الانتقائية تجاه القليل من الأسهم القيادية وخصوصا المصرفية التي افصحت عن بياناتها المالية للربع الثاني.

وذكر أن تبعات نزول أسعار النفط أثرت على أداء سوق الكويت للاوراق المالية خلال الربع الثاني من العام الحالي فضلا عن ايقاف بعض الشركات التي لم تفصح عن بياناتها موضحا أن البورصة كان لها اداء شبه جيد في الربع الاول من العام الحالي.

وأغلق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) جلسة أمس منخفضا 1ر9 نقطة ليصل الى مستوى 5380 نقاط في حين بلغت القيمة النقدية نحو 4ر8 مليون دينار عبر2032 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 71 مليون سهم.

«الكويت الدولي»: ارتفاع الأرباح الصافية 15 في المئة في النصف الأول من 2016

قال رئيس مجلس ادارة بنك الكويت الدولي الشيخ محمد الجراح الصباح ان ارباح البنك في النصف الاول ارتفعت بنسبة 15 في المئة لتصل الى 9ر11 مليون دينار كويتي مقارنة ب 5ر10 مليون دينار في النصف الاول من 2015 (الدينار يساوي حوالي 3ر3 دولار امريكي).

واضاف الشيخ محمد الجراح في تصريح صحافي بمناسبة الاعلان عن ارباح البنك الفصلية ان الارتفاع في الارباح جاء نتيجة لنمو إيرادات التمويل بنسبة 19 في المئة بواقع 5ر5 مليون دينار لتصل إلى نحو 3ر34 مليون دينار في النصف الاول من 2016 مقارنة ب 7ر28 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

وذكر ان هذا الأداء المالي انعكس إيجابيا على ربحية السهم لتصل إلى 8ر12 فلس في النصف الاول من العام الحالي مقارنة ب 2ر11 فلس للسهم في النصف الاول من 2015 مشيرا الى ان اصول (الدولي) ارتفعت بنحو 141 مليون دينار وبنسبة 8 في المئة في النصف الاول من العام الحالي لتصل الى 1ر83 مليار دينار مقارنة ب 1ر69 مليار دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

واوضح ان هذه الزيادة جاءت نتيجة الارتفاع في حجم محفظة التمويل بنحو 98 مليون دينار وبنسبة 9 في المئة لتبلغ 1ر21 مليار دينار مقارنة ب 1ر11 مليار دينار في الفترة نفسها من العام الماضي في حين ارتفعت حسابات المودعين لتصل إلى حوالي 1ر12 مليار دينار مقارنة ب 990 مليون دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

الشيخ محمد الجراح

اما بالنسبة الى مؤشر جودة الاصول قال الجراح ان الاداء الايجابي ل (الدولي) في النصف الاول انعكس على نسبة التمويلات المتعثرة والتي انخفضت بشكل ملموس لتصل في المجمل إلى 1ر39 في المئة مقارنة بما نسبته 4ر42 في المئة لنفس الفترة من العام الماضي في حين ارتفعت نسبة تغطية إجمالي المخصصات للتمويلات المتعثرة لتصل إلى 219 في المئة.

واضاف ان بنك الكويت الدولي حافظ على معدلات ممتازة من معيار كفاية راس المال طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بخصوص (بازل-3) حيث بلغت النسبة نحو 6ر20 في المئة مشيرا الى ان معدل العائد السنوي على وديعة ارزاق بالدينار الكويتي ارتفع ليصل إلى 2ر25 في المئة للربع الثاني لعام 2016.

ومن اغراض البنك الدولي الذي تاسس عام 1973 وادرج في السوق الرسمي (البورصة) عام 1984 براسمال مدفوع بلغ 7ر103 مليون دينار مزاولة كافة المعاملات المصرفية والتمويلية والاستثمارية بما يتفق واحكام الشريعة الإسلامية.

مؤسسة البترول الكويتية تواصل دعمها لبنك الدم المركزي

ضمن سلسلة الحملات التي أطلقتها مؤسسة البترول الكويتية للتبرع بالدم، مساهمة منها لزيادة المخزون العام لبنك الدم، نظمت مؤسسة البترول الكويتية برعاية الرئيس التنفيذي نزار العدساني، وبالتعاون مع بنك الدم المركزي، يوماً تطوعياً للتبرع بالدم تحت شعار "التبرع بالدم صدقة"، في مجمع القطاع النفطي.

وبهذه المناسبة أكدت أسماء القلاف مدير دائرة الصحة والسلامة والأمن والبيئة أن هذه المبادرة لهذه الحملة والتي تجسد إيمان المؤسسة بمسئوليتها نحو المجتمع المدني تأتي تلبية لنداء الواجب تجاه تنمية وزيادة المخزون العام لدى بنك الدم المركزي، مشيرة إلى أنه تم التنسيق لهذه الحملة بشكل متكامل مع المسئولين في بنك الدم، مشيدة بإقبال الموظفين وتفاعلهم مع هذا العمل الإنساني الذي يسهم في انقاذ حياة الكثيرين.

وأشارت القلاف إلى أن تنظيم هذه الحملة يعكس عمق الإحساس بالمسئولية لدى أبناء القطاع النفطي، كما يعكس مدى إيمان العاملين في القطاع النفطي بمفاهيم المسئولية الاجتماعية التي تحقق التنمية المستدامة التي تهدف إليها مؤسسة البترول الكويتية.

جانب من المشاركة في الحملة

بالتعاون مع وزارة الخارجية الكويتية

«طيران الجزيرة» تواصل تقديم الدعم للمسافرين في تركيا

اعلنت شركة طيران الجزيرة انها مستمرة في تقديم الدعم والمساعدة للمواطنين الكويتيين والمقيمين المتواجدين في تركيا بعد استئناف رحلاتها إلى مطار اتاتورك في مدينة اسطنبول الذي عاد إلى التشغيل صباح يوم السبت، وذلك من خلال التنسيق المباشر مع وزارة الخارجية الكويتية وسفارة دولة الكويت في انقرة والقنصلية الكويتية في اسطنبول.

وتشغل شركة طيران الجزيرة رحلات يومية بين مطار الكويت الدولي ومطار اتاتورك، ماعدا أيام السبت، أي بمعدل ست رحلات في الأسبوع. ويذكر انه قد تم إغلاق المطارات في تركيا نتيجة الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها ليلة الجمعة الماضية وصباح يوم السبت، مما أدى إلى تعليق الرحلات من وإلى اسطنبول لأقل من 24 ساعة. واستأنفت طيران الجزيرة رحلاتها بدءاً من يوم الأحد، دون أي تأثير على رحلات الشركة إلى الوجهات الأخرى.